دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بدوي ليلى

قسم علم الاجتماع - جامعة باجي مختار -عنابة-

ملخص:

في أدبيات البلدان المتقدمة اعتزاز دائـــم بالجامعـــة،تاريخها وتراثهـــا وقيمها وخصوصياتها ومجمل ما صنعته على مر الأجيال لتجد نفســـها فـــي تطور يحافظ على انسجامها وتسلسلها وتبني حاضرها على أساسها وتتطلـــع إلى مستقبلها في ضوء انجازاتها.والبحث في تاريخ الجامعة والبحث العلمـــي بالجزائر يصيب الكثير من الباحثين أحيانا بالإحباط لعدم وضوح اســـتراتجياته ولوجود عقبات كسوء التسيير وتدهور دور الجامعة من جهة أخرى.

وفي ضوء الحديث عن التغيرات الجامعية لم تبرز الآن دراسات جادة تبحث في شان هذه التغيرات ولم تدرسها بشكل خاص، بل ينظر إليهـــا علـــى أنها مؤسسة مستقلة لا تمت إلى الواقع الاجتماعي بشيء. . من هنـــا، تســـعى المداخلة إلى طرح إشكالية البحث العلمي في الجزائـــر ودوره فـــي التنميـــة الشاملة وهو ما سنتطرق إليه من خلال مقاربة تحليلية للجامعة مـــن جهـــة، وللبحث العلمي من جهة أخرى، وفقاً لمحاور التفكير التالية :

أولا: الجامعة والبحث العلمي

ثانيا: البحث العلمي ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية(قـــراءة لواقـــع هذا الدور)

وصولا في الأخير إلى عرض بعض الاقتراحات التي نراها هامة للنهـــوض بهذا القطاع.

Résumé :

Dans la lihérature des pays développés nous découvrons souvent une certaine fierté de l'histoire du patrimoine, des valeurs et des spécificités que peut représenter l'université ainsi que tout ce qu'elle a pu entrant qu'institution réaliser a travers les générations. Par contre les chercheurs algériens ressentent de la frustration du fait de l'absence ou de l'opacité des stratégies a cause de multiples obstacles tel que la mauvaise gestion sauf que et jusqu'ici nous n'avons pas rencontré de véritables études se donnant comme objet les changements qui touchent a cette institution et pour cause l'université a été toujours vus comme une institution indépendante de la réalité sociale.

Cette intervention s'insère dans cette perspective en se posant comme problématique le rôle de la recherche scientifique en Algérie dans le développement, selon les axes suivant :

1-L'université et la recherche scientifique.

2-le rôle de la recherche scientifique dans le développement socio-économique (une lecture de la réalité de ce rôle).

Au final nous nous essayerons d'exposer quelque suggestion pour améliorer l'état de ce secteur.

تمهيد:

تطور في العقود الأخيرة مفهوم التنمية حيث لم يعد محصورا بمؤشرات تقنية وكمية فحسب، بل أصبح يعتمد مؤشرات كثيرة أخرى كالتعليم والبحث العلمي فأصبح من المسلم به في الوقت الحالي أن كـــل المجتمعـــات المتقدمـــة هـــي مجتمعات تراعي في وضع سياساتها التنموية مبدأ دمج البحث العلمي ضـــمن التخطيط لمشروعاتها.

الجامعة والبحث العلمي:

تعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية تؤثر في المجال المحيط بها وتتأثر بـــه،فهي من صنع قياداتها الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنـــا كانـــت لكـــل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها.

لقد ظل كثير من الجامعات في معظم بلدان العالم الثالث وعلى مـــدى قـــرون طويلة من تاريخها منعزلة عن مجتمعاتها،عاكفة على نفسها،تجتهد في طلـــب المعرفة لذاتها ولكن تطورت واتسعت وظيفة الجامعة في العصر الحديث،ولم تعد مجرد تخريج عدد من الجامعيين بل أصبحت قائدة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشكلات الراهنة.[1]

تجدر الإشارة في بداية طرحنا إلى التمفصل القائم بـــين مفهـــومين يقترنـــان بالنظرة المعيارية والنظرة الوصفية لوظيفـــة كـــل مـــن الجامعـــة والبحـــث العلمي.ومنه هل نقصد الواقع الجامعي والتعليم العالي أم نقصـــد ممارســـات البحث العلمي وتطلعاته؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تحيلنا إلى تحليل هذه العلاقة التبادلية(بين التعلـــيم والبحث العلمي)ضمن شروط وظروف يمكن تأريخها بمـــا يمكـــن أن يقـــدم كلاهما للمحيط الاجتماعي.وهو إشكال متعلق بسياسة الدولة واســـتراتيجياتها

حول التعليم الجامعي ككل.ومدى علاقته بالمجتمع من جهة أخـــرى وأيضـــا مدى تطلع الفاعلين الاجتمـــاعيين لـــلإدراك حقيقـــة وظيفـــتهم اتجـــاه هـــذا المحيط.وعلى العموم تضطلع وظيفة الجامعة بمسؤولية تتمثل في ما يلي[2]:

1- نقل التكنولوجيا المعاصرة وهي عملية تاخد في حسبانها نوعيـــة الـــنمط المناسب والإعداد ألازم والتخطيط السليم لتحقيق عائد مقبول لعملية تعتبر في حد ذاتها استثمارا ضخما.

2- تطوير ما ينقل من أنماط التكنولوجيا بحيث تتواءم مع مقتضيات أهـــداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-إبداع تطور علمي وتكنولوجي ينبع من ذات المجتمع ويتلاءم مع طبيعتـــه واحتياجاته على المدى القصير .

والتعليم الجامعي أمر لازم بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حتـــى تحـــافظ علـــى موقعها في مقدمة المجتمعات، وهو أمر أكثر لزوما بالنسبة للمجتمعات النامية وذلك للأسباب الآتية:

1-إن الثروة البشرية في هذه المجتمعات تمثل العنصر الرئيسي من عناصـــر الإنتاج، وبالتالي فان برامج التنمية فيها تعتمد في كثير مـــن جوانبهـــا علـــى طريقة إعداد هذا العنصر واستخدامه.

2-إن هناك حاجة ملحة بالنسبة لهذه المجتمعات لأنها تحقق معـــدلات نمـــو عالية حتى تلحق بركب التقدم والرخاء،أو على الأقل حتى لا تتســـع الفجـــوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة.

من هنا تظهر الجامعة كمؤسسة تحفيز للمجتمعات المحلية المحيطة بها علـــى نهج طريقة جديدة للتفكير في التنمية مـــن خـــلال خلـــق الوعي،والمواقـــف

الإيجابية والأخلاق التي تؤدي إلى التفكير المستقل.كما وتهدف إلـــى تســـليح المجتمع الجامعي (الطلاب والموظفين وأعضاء هيئـــة التـــدريس والمجتمـــع المحلي) بالمهارات التي تتعلق بالمشاركة في اتخـــاذ موقـــف إيجـــابي تجـــاه الآخرين ، والتسامح الاجتماعي [3].كما تعد من ابرز مداخل الحراك المهنـــي كما يراها ديفيد **بوبينو D.Popenoe**[4].ومنه تفرض الجامعة نفسها كـــنمط اجتماعيا هاما عبر خياراتهـــا واســـتراتيجياتها وعبـــر التحريـــر التـــدريجي لمحاولات الادلجة المستمرة مشكلة بذلك منظومة استقطاب اجتماعي وثقـــافي وسياسي ،مكونة قاعدة لكيانها الفكري،أو بعبارة أخرى تصطنع لنفسها إقليمـــا تتزرع فيه لتحقق هويتها التاريخية من خلال الانتقال من نمط معرفي مغلـــق إلى آخر منفتح، متأهبة دوما لمواجهة كل إضافة اجتماعية إليها.

هذا التأثر والتأثير لمختلف المعادلات الاجتماعية لا ينفي إمكانيـــة خضـــوع الجامعة كمؤسسة لســـجال انتقـــادي عقلانـــي يمهـــد للاســـتنتاجات جـــديرة "مبدئيا"بتسليم الجميع بها أو إسقاط ودحض العراقيل التنمويـــة التـــي تواجـــه المجتمع الجزائري،ببناء تدريجي للأساليب وطرائق وفاقية صـــريحة وفاعلـــة عن طريق تفعيل البحث العلمي،حيث تكفل لمختلف القطاعات نوعا من(منطقة حرة) يمكن من خلالها ممارسة سلطتهم التقريرية وتسمح لهم بحيـــازة ادوار يمكن كسبها وممارستها ضمن شبكات الاتصالات الفعلية والممكنة التي تقيمها هذه القطاعات* في تفاعلها مع الجامعة.

توزع تأسيس الجامعة الجزائرية بين نمطين نموذجين: نمـــط التـــدرج مـــن الشكل التعليمي القديم إلى الشكل الجديد ونمط القطيعة ين الشـــكلين. وكانـــت الجامعة الجزائرية في الحالين مختبرا لعلاقة بين الدولة ما بعد الاســـتعمارية والمجتمع الجزائري الحديث،الذي نشأت بوادره الأولى منذ فترات الاستعمار.

من هنا اضطلعت الجامعة بدورين، دور تكوين الخبراء في مختلف الميـــادين ليشغلوا مجال الدولة الحديثة ذات الطـــابع البيروقراطـــي ، ودور احتضـــان الأفكار الجديدة ونشرها لدى الفئة المتعلمة وهو دور نخبوي أساســا .كانــت الجامعة حينئذ خزانا لجهاز الدولة وللمجتمع المدني فـــي آن واحـــد[5]، هـــذا الأسلوب ينطوي تناقض متمثل في الوجود المستمر للسياسات المشتركة وهـــو يتسم نتيجة لذلك بالتوليف بين الفئة المهيمنة التي تمتلك الفـــائض الاقتصـــادي والدولة التي تسيطر سياسيا.وعليه تتدهور أحوال الجامعـــة وتختـــل بســـبب فقدانها للشرعية المباشرة،فالتكوين الجامعي إذن هو التكوين المركزي بينمـــا تظهر التكوينات الأخرى على رغم أهميتها كتكوينات هامشية وهو يظهر هذا التكوين كحقيقة تاريخية تنتظم في بنيات متداخلة ومنفصلة مع مختلف البنيات السياسية والاجتماعية المحيطة مما يدعو للإعادة صياغة فضـــاءات جامعيـــة للاحتضان والانفتاح على المجتمع كمشروع أولا ثم تشجيع البحث العلمي في شتى مجالاته بوصفه ميكانيزما ذو أهمية متزايدة وتنظيمه وإشراكه مما يؤدي في نهاية الأمر إلى شكل من أشكال توازن المجتمع بالمفهوم الحديث. وهو ما يجب أن تسعى إليه هذه المؤسسة من خلال النقاط الآتية[6]:

- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، وكذلك في اتخـــاذ القـــرارات الإستراتيجية.
- إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كـــالفقر والبطالة، الهجرة غير الشرعية(الحرقة)، وقضايا المـــرأة والطفـــل، واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.

- الاستثمار في المشاريع ذات العلاقة في البند السابق بهدف تخفيف المشاكل المجتمعية، أو الحد منها ما أمكن.
- تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة، بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء وتعزيز الأداء الإيجابي.
- العمل مع السلطات على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات والحد من الانتهاكات ومعاقبة القائمين عليها.
- تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التخطيط، والتنفيذ، ونقل التنمية إلى مختلف المناطق، بناء على الدراسات، بهدف سد الفجوات الحاصلة بين المناطق المختلفة والقضاء على التهميش.
- المساهمة مع السلطات في حل المشاكل والصعوبات الداخلية، بهدف تحقيق الاستقرار، وتوفير الأمن، وذلك من خلال حملات توعية مستمرة.
- توفير المعلومات المتاحة لدى هذه المؤسسات لمتخذي القرار والمشرعين في السلطة، ذلك أن ما يمكن أن تصل له هذه المؤسسات من معلومات أكبر بكثير مما يمكن أن تصل له المؤسسة الرسمية.

البحث العلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يلعب التعليم والتكوين دورا أساسيا في بناء المجتمعات الصناعية الحديثة:فالتعليم الذي كان حكرا على نخبا معينة(رجال الدين،النبلاء) صار

عاما ووظيفيا في المجتمع الصناعي أي انتقل من الخاص إلى العام ومنه طرحت إشكالية الإدارة العلمية للمؤسسة في بداية القرن وضرورة تأهيل الفرد للتحكم في هذه الإدارة(كما عند تايلور) ولكن عملية التحكم العلمي هذه حولت الفرد العامل إلى آلة وأثرت سلبيا على الإنسان ومردوده ومن ثمة ظهرت فكرة التوجه بالاهتمام بالعامل البشري الإنساني مع التون مايو من اجل انسنة عالم الشغل وتحسين ظروف الإنتاج وبالتالي الإنتاج.(7)

هذا المفهوم المتعلق بالتسيير والتحكم العلمي للمؤسسة في إطار الاهتمام بالعامل البشري انتقل إلى النظريات التنموية، حيث نشا مفهوم التنمية الشاملة مند النصف الثاني للقرن العشرين إلى اليوم، بمعنى التنمية متعددة الأبعاد واحد أبعادها هو التربية والتعليم والتكوين الجامعي والبحث العلمي.

إن تناول إشكالية التعليم كنسق ضمن التنظيم الاجتماعي ،بمعنى الاتفاق حول مجموعة الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها،وفقا للآليات الداخلية لتنظيم العلاقات وكدا الاتصال داخل النسق(البنية) طبقا لمجموعة المعايير والضوابط المحددة للأدوار ومكانة الفرد والأفراد وكدا نظام توزيع السلطات فيما بينهم والذي يفترض أسبقية البناء الاجتماعي على الأنساق التربوية وعلى الفرد ذاته،والذي يتحدد دوره ومكانته ضمن هذا النسق أو ذاك وفقا لموقعه وتكوينه ومؤهلاته،والتي هي بدورها،محددة سلفا ضمن البناء الاجتماعي ووضعيته الاجتماعية.لذا يغدو فهم المجتمع باعتباره بنية ومعرفة مكانة ودور كل فاعليه والعلاقات التي تربطهم والعناصر المشكلة للبناء الاجتماعي(النظام الاجتماعي) لهذا المجتمع أو ذاك،يكمن في إدخال عناصر وقيم ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية جديدة تعمل على تغيير المجتمع المحلي- وبالتالي

المجتمع العام – ودفعه نحو التنمية ولا يتأتى ذلـــك إلا مـــن خـــلال البحـــث العلمي.

في خضم التطورات العلمية في ميدان البحوث الاجتماعية وما ترتـــب عليهـــا من أثار اقتصادية خصوصا في البلدان المتقدمة،كشفت الدراســـات والتقـــارير الدولية أن البحث العلمي يساهم بين**25** و**45** بالمائة في النمـــو لـــم تـــتمكن الجزائر من تسجيل سوى**0.22** بالمائة كانجاز خلال المخطط **2002/1998** في الوقت الذي كانت تنوي انفاق**1** بالمائة عام**2000**.هذه النتيجـــة عكســـت ضعف قدرة الامتصاص للأموال الطائلة. (8)

هذا المسح الوصفي للبحث العلمي في الجزائر يفترض خطابين أو مقـــارنتين للإشكالية الجامعة وهي:

الأولى:مقاربة رسمية تتعلق بالأجهزة والمؤسسات التابعة للدولة مـــن خـــلال الإحصاءات والجرد العام للمؤسسات والهياكل التربوية و المخـــابر العلميـــة وكدا الأعمال التقريرية حول مختلف عمليات إصـــلاح المنظومـــة الجامعيـــة ومختلف الآفاق المرسومة من طرف الدولة لقطاع التربية والتعليم بشكل عام في إطار قيام وحتكار الدولة للعملية التنموية.

الثانية: تنطلق من فرضية كون التنمية المرجوة من قطاع التعلـــيم والتكـــوين الجامعي وكذا مخرجات المخابر من بحوث ودراســـات غيـــر حاصـــلة وان الخطاب والمقارنة الرسمية هي مقارنة كمية وإحصائية وليست نوعية.

إن الباحث المفترض أن يشتغل حول هذه الإشكالية يستلزم تحديـــد اختيـــاره وانحيازه للإحدى المقاربتين(الرسمية أو النقدية):فالمكانة والـــدور مرتبطـــان بموقع المشتغل بهذه الإشكالية ضمن البنـــاء الاجتمـــاعي والنســـق التربـــوي عموما،حيث يغدو تكوين شخصية الباحث وصقلها على اعتبار انه جزء مـــن

الديناميكية الاجتماعية التي يفترض أن يساهم البحث العلمـــي فـــي حركيتهـــا ودفعها باستمرار نحو التغير الايجابي أي نحو حصول التنمية–يغـــدو هـــدفا رئيسيا للبرامج والخطط التربوية،التي من شانها تشكل المشاركة في التنميـــة من طرف مختلف الفاعلين الاجتماعيين بحيث نرجع احد أسباب فشل التنميـــة في دول العالم الثالث ومنها الجزائر في مشكلة المشاركة أي جعل التنمية تـــتم بالأفراد ولصالح الأفراد،ومنه نطـــرح إشـــكالية مركزيـــة الفعـــل التنمـــوي والتخطيط التنموي في الجزائر الذي ظل مركزيا وهمـــش عامـــل المشـــاركة المحلية للفاعلين على المستوى المحلي والجهوي،هذا التهميش الذي يمكـــن أن نجد له جوابا في تحليل نشأة الدولة الجزائريـــة وهـــاجس الوحـــدة الوطنيـــة والبحث عن الانسجام والاتساق الاجتمـــاعي للأمـــة الجزائريـــة (المجتمـــع الجزائري) مثلما هو معرف في مختلف الوثائق والأدبيات الإيديولوجية للدولة الجزائرية(المواثيق والدساتير)[9] وعليه فالتنمية بالمشاركة صارت ضـــرورة ملحة للنهوض بمختلف قطاعات المجتمع الجزائري وهذا وفقـــا لمـــا تمليـــه مختلف الدراسات والمخططات المتبناة من طرف الأمم المتحـــدة فـــي هـــذا المجال.وهذا حتى نتجنب وهم المشاركة الذي عاشها أفراد المجتمع الجزائري خلال التجربة التنموية مند الاستقلال إلى اليوم،فالأمر يتعلق بتحمـــل أفـــراد المجتمع على المستوى المحلي والوطني لمسؤولية المســـاهمة فـــي تحســـين ظروفهم وتعزيز دور ومكانة الفرد في البنـــاء الاجتمـــاعي ككـــل،وهي أول الخطوات نحو مجتمع يقوم على الحرية وإرادة الفرد ومشاركته الحـــرة فـــي الفعل التنموي الذي لا يحب أن يكون فعلا قسريا ومفروضا...

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مـــن خـــلال التعلـــيم العـــالي والبحث العلمي احدث تنمية على المستوى الفردي والشخصي ولم تؤدي إلـــى التنمية الشاملة في كافة قطاعات المجتمع،إذ أن الأفراد كأفراد داخل المخـــابر

العلمية والباحثون يحسنون من مكانتهم وأدوارهم الاجتماعيـــة والاقتصـــادية ولكن في المقابل هذه التنمية لم تحصل ولم تنتقل إلى المجتمع الشـــامل الـــذي ظل عاجزا عن استيعاب تعداد الجامعيين والمكونين وتوظيفهم ووضعهم فـــي سوق العمل ومنه الهجرة المستمرة لهؤلاء باتجاه أسواق عمل أخرى تمـــنحهم فرصة تحقيق دواتهم والمشاركة في تنمية المجتمعات المستقبلة .باختصار إن عائق المشاركة في الفعل التنموي الناتج عن مركزية هذه العملية يمنع تحديـــد أولويات المجتمع المحلي ومنه أولويات المجتمع العام في الجزائر في مجـــال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين الجامعي عموما ويجعله يكون ليســـاهم في تنمية مجتمعات أخرى إن لم نقل يساهم في تنمية البطالة والتخلف.

لذا لابد حاليا من النهوض بقطاع التعليم العالي وخصوصا البحث العلمي فـــي بنيته وتوجهاته وأهدافه ومدى ارتباطه باحتياجـــات المجتمع،وفـــق منهجيـــة واضحة تاخد في الاعتبار خصوصية المجتمعات المحلية.وهو ما نقترحه مـــن خلال النقاط آلاتية:

- إعادة صياغة أهداف مراكز البحث العلمي وتحديد مهامها ووظائفهـــا بوضوح لضمان ارتباطها وتلبيتها للاحتياجات المجتمـــع بصـــورة فاعلـــة ومؤثرة من خلال تشجيع البحوث العلمية والأكاديمية.
- لتحقيق الترقية الشاملة للمجتمع وتنميته اقتصاديا واجتماعيا لابد مـــن نشـــر مراكز البحوث في جميع أرجاء البلاد بصورة عادلة ومتوازنة وبما يلبـــي احتياجاتها بكفاءة عالية وفق خطط علمية مدروسة بعناية وتـــوفير جميـــع متطلباته واحتياجاته المادية والبشرية.
- ترك المجال للإبداع والتميز والتنافس العلمي مع تشـــجيع البـــاحثين الشباب.

- اعتماد نظام وطني لتقييم أداء مراكز البحوث تحـــت إشـــراف وإدارة نخبة متميزة .
- انفتاح مراكز البحوث على المجتمع بكل شرائحه والتفاعل معـــه بمـــا يسهم في تطويره وتقدمه.
- إشراك المجتمع بكل شرائحه في مختلف الفعاليات والتظاهرات العلمية للجامعة.

وبذلك نكون قد خطونا حقا خطوات جادة في النهـــوض والارتقـــاء بالبحـــث العلمي في كافة مجالاته.

قائمة المراجع:

1- علي راشد:الجامعة والتدريس الجامعي ،دار الشروق ،بيروت سنة2007 ص.15

2- علي راشد:الجامعة والتدريس الجامعي:المرجع السابق ص.42

3- انظر:د.جميل صليبا:مستقبل التربية في العـــالم العربي،منشـــورات عويـــدات،بيروت ،سنة1967.

4- عبد الرؤوف الضبع:إشكالية التعليم وقضايا التنمية،،دار الوفاء،الإسكندرية سنة2002 ص18.

*-تلك التي تتعلق بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5- انظر:محمد العربي ولد خليفة:المهام الحضرية للمدرسة والجامعـــة الجزائريـــة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،سنة1989

6- سامر عبدو عقروق: دور مؤسسات المجتمع المدني (الأهلي) في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد مقال منشور علـــى موقـــع.www.orgfund.orgor/about/orfund.intiatives تمت زيارته بتاريخ 2011/06/12 على الساعة11

7- زكي محمود هاشم:إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية،ذات السلاسل للطباعـــة والنشـــر والتوزيع،القاهرة،سنة1979 ص.26

8- أ.د .عبد الكريم بن أعراب أستاذ التعليم العالي،LABECOM كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر ورقـــة.مقدمـــة للبحـــث العالمي الرابع 14ديسمبر – 2006 دمشق.

9-Chabane Benakezouh ;la déconcentration en Algérie :du centralisme au déco centralisme. ed o.p.u 1984 Alger pp1-4